

**مرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٠
بالموافقة على اتفاقية إنشاء جامعة الخليج العربي**

نحو عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ،
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى الأمر الاميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى اتفاقية انشاء جامعة الخليج العربي ،
وببناء على عرض وزير التربية والتعليم ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الاولى

ووفق على اتفاقية إنشاء جامعة الخليج العربي التي أقرها مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف بالدول العربية بالخليج المنعقد في الكويت في الفترة من ١٣ - ١٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٣٠ مارس - ١ أبريل سنة ١٩٨٠ م والمراجعة لهذا القانون .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ١٨ شوال ١٤٠٠ هـ
الموافق ٢٨ أغسطس ١٩٨٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية

إنشاء جامعة الخليج العربي

ان حكومات :

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة البحرين

دولة الكويت

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العراقية

سلطنة عمان

دولة قطر

إيماناً منها بضرورة توثيق عرى التعاون العلمي فيما بينها ، وادراكاً منها لضرورة تنمية سبل التنسيق بينها في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي ، وتنفيذًا لما اتفق عليه في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف (الرابع) لدول الخليج العربية المنعقد في دولة البحرين في الفترة من : ٦ - ٧ جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ الموافق ٤ أبريل ١٩٧٩ م ، ولما اتفق عليه في مؤتمرهم الخامس المنعقد في دولة الكويت في الفترة من ١٣ - ١٥ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٠ مارس - ١ أبريل ١٩٨٠ م اتفقت على ما يلي :

إنشاء الجامعة

المادة رقم (١) :

تشكل جامعة تسمى (جامعة الخليج العربي) وتكون دولة البحرين مقراً لها . ويشار إليها في هذه الاتفاقية بلفظ (الجامعه) .

المادة رقم (٢) :

لتلتزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بدعم واستمرار الجامعة مادياً ومعنوياً بالوسائل الممكنة المؤدية لذلك .

المادة رقم (٣) :

تعامل الجامعة بالنسبة للمزايا والحسابات على النحو التالي :

أ - يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الأمانة بالمزايا والحسابات المقررة لأمثالهم في اتفاقية المزايا والحسابات لجامعة الدول العربية .

ب - تعفى الجامعة من الرسوم الجمركية وقوانين النقد بالنسبة لما تستورده أو تصدره من أدوات ومواد خاصة باستعمالها ، أو أداء لمهامها الرسمية ، كما تعفى مبانيها من الضرائب البأشرة المفروضة عليها .

ج - تمنح تسهيلات للعاملين في الجامعة من غير رعايا دولة المقر وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المقررة فيما يتعلق بإجراءات الإقامة والسفر ; ويسرى ذلك على جميع العاملين وزوجاتهم وأولادهم القصر سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين الفنيين أو الإداريين أو الخبراء الذين تستعين بهم الجامعة أثناء أداء مهامهم .

أهداف الجامعة ووسائلها وهيكلها

المادة رقم (٤) :

تقوم الجامعة وكلياتها ومعاهدها ومراكز البحث التابعة لها بالاسهام في كل ما من شأنه تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتنمية الشاملة للدول الاعضاء . وتسعى الجامعة لذلك من خلال الاصالة في برامجها والتجديد في مناهجها والحداثة في اساليبها .
وتعمل على الأخذ لتحقيق الأهداف التالية .

أ - العناية بالثقافة والحضارة والعلوم والأداب العربية والاسلامية وتوجيه كل الجهود والامكانيات المتاحة نحو ترسیخ القيم العربية الاسلامية باعتبارها أساساً حضارياً لبناء المجتمعات وابراز هذه القيم في مجالات المعرفة المختلفة التي تعنى بها الجامعة .

ب - اعداد وتكوين الجامعيين والمتخصصين في فروع المعرفة العلمية والمهنية التي تحتاج اليها الدول الاعضاء وعلى الأخذ في الفروع التي لا تفي الجامعات المحلية بمتطلباتها وذلك على هدى المنهاج التربوي والأخلاقي والعلمي الذي أرست مبادئه الشريعة الاسلامية .

ج - القيام بكل ما من شأنه خدمة المجتمع العربي في دول الخليج وبالعمل على استقصاء أسباب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والادارية والتقنية ، وباجراء البحوث في مجالات التنمية المختلفة واقتراح الحلول العلمية والعملية المناسبة وبكل الوسائل الاخرى التي تراها الجامعة ملائمة لتحقيق هذا الهدف .

د - الاستجابة لاحتياجات الدول الاعضاء باقامة المؤتمرات والندوات والمعارض العلمية والثقافية والفنية تحت رعاية الجامعة سواء في مقرها الرئيسي أو خارجه .

ه - التركيز في برامجها وفي خططها على تطوير الدراسات العليا والمتخصصة وعلى وجه الخصوص في المجالات التي تخدم بيئه ومجتمع الدول العربية في الخليج و تستجيب لاحتياجاتها .

و - العناية بالبحوث ذات العلاقة بخصائص الدول الاعضاء الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ز - اجتذاب العلماء والباحثين والمفكرين الذين تتفق اتجاهاتهم مع أهداف الجامعة ورسالتها من جميع انحاء العالم وخاصة من ابناء العالم العربي والاسلامي المغتربين خارجه .

ح - المساهمة في تقديم وتطور المعرفة الانسانية عن طريق اعداد الباحثين والمفكرين والعلماء واجراء البحوث العلمية الاساسية وبصفة خاصة في المجالات التقنية ، وعن طريق انشاء الصلات وتوسيعها مع الجامعات العربية والاجنبية والتنسيق معها في كل ما من شأنه تطوير التعليم العالي ورفع مستوىه وتحقيق أهدافه .

ط - تبادل الخبرات مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وعلى الأخذ في العالم العربي والاسلامي والمساهمة في مشروعات البحث التي ترى الجامعة ضرورة أو فائدتها الماسحة فيها .

المادة (٥) :

تتخد الجامعة كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها وعلى الأخذ بالبحث العلمي والتطبيق والتدريس والتأليف والترجمة والنشر وانشاء اقسام الدراسات العليا في التخصصات المختلفة التي تقدمها الجامعة .

المادة رقم (٦) :

تستعين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية كلما دعت الحاجة بالجامعة واجهزتها واساتذتها في مشروعاتها وخططها المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي والتنمية ، وتحدد شروط قيام الجامعة بهذه الأعمال في اتفاق مستقل يعقده رئيس الجامعة في كل حالة على حدة مع الدولة الطالبة .

المادة رقم (٧) :

يتكون هيكل الجامعة من هيئاتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي ، وتمارس تلك الهيئات اختصاصاتها وصلاحياتها المنصوص عليها في نظام الجامعة الأساسي وفي نظمها ولوائحها الأخرى .

طبيعة الجامعة

المادة رقم (٨) :

الجامعة هيئة علمية إقليمية غير سياسية ، ذات شخصية اعتبارية عامة ، ولا تهدف للربح .

المادة رقم (٩) :

يقوم تنظيم الجامعة وادارتها على أساس المساواة التامة بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، ويحدد المؤتمر العام أسس هذه المساواة .

الطلاب وتوزيعهم

المادة رقم (١٠) :

أ – تقبل الجامعة الطلاب بناء على ترشيح دولهم ووفق الشروط المقررة للقبول في كل تخصص من تخصصات الجامعة .

ب – تخصص نسبة (٣٠ %) من عدد الطلاب المقرر قبولهم في كل تخصص لأبناء الدول التي لا يوجد لديها مثل هذا التخصص في جامعاتها المحلية .

ج – توزيع نسبة الـ (٧٠ %) الباقية من العدد المقرر قبوله في كل تخصص بالتساوي بين الدول الأعضاء بما في ذلك الدول التي خصصت لأبنائهما نسبة الـ (٣٠ %) المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة رقم (١١) :

يقتصر القبول في الجامعة على الطلاب من أبناء الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ويجوز قبول ملا يزيد على (٥ %) من عدد الطلاب المقبولين في كل تخصص من أبناء الدول العربية غير الأعضاء ، على أن يكونوا مستوفين شروط القبول في الجامعة .

المادة رقم (١٢) :

يمنع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في الجامعة ، سواء أكان ذلك في قاعات الدراسة او في الساكن الجامعية .

موازنة الجامعة والتزامات الدول الأعضاء

المادة رقم (١٣) :

ت تكون ميزانية الجامعة من مساهمات الدول الأعضاء ومن الموارد الأخرى المقررة في نظامها الأساسي ، وتكون مساهمة الدول الأعضاء وفق نسب مساهمتها في ميزانية مكتب التربية العربي لدول الخليج .

المادة رقم (١٤)

تعامل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ما يرد إليها أو يمر بآراضيها أو موانئها الجوية أو البحرية أو البرية من أدوات وألات وبسائع وغيرها مما يخص الجامعة أو فروعها معاملة الأشياء المماثلة التي تخص هيئاتها العلمية المحلية .

المادة رقم (١٥)

أ - تضع دولة المقر تحت تصرف الجامعة وبغير مقابل الأرض اللازمة لإقامة مبني الجامعة وملحقاتها دون أن يكون للجامعة حق التصرف فيها بأى تصرف من التصرفات المقررة للمالك ، وتؤول الأرض المشار إليها بما عليها من مبانى إلى دولة المقر إذا ترتب على انسحاب الدول الأعضاء تعذر استمرار الجامعة في العمل .

ب - تلتزم دولة المقر بتزويد المبني الجامعية بخدمات المياه والكهرباء والبريد والهاتف والبرق والتلسكوب على أن تتحمل الجامعة الرسوم المقررة للانتفاع بهذه الخدمات .

التصديق على الاتفاقية وسريانها وتعديلها والانسحاب منها

المادة رقم (١٦) :

تودع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية تصديقاتها عليها لدى مكتب التربية العربي لدول الخليج خلال ستة أشهر من توقيعها ، ويخطر المكتب الدول الأعضاء بایداع التصديق .

المادة رقم (١٧) :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء شهر من تاريخ ايداع مصادقة الدولة الرابعة عليها .

المادة رقم (١٨) :

تعديل هذه الاتفاقية بناء على طلب أى من الدول الأعضاء ، ويكون التعديل نافذا إذا صادقت عليه خمس من الدول الأعضاء ، ويسرى التعديل بعد شهر من تاريخ ايداع آخر تصديقات الدول الخمس عليه .

المادة رقم (١٩) :

تطبق القواعد التالية في حالة رغبة أى من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية في الانسحاب منها :

أ - تخطر الدولة الراغبة في الانسحاب الدول الموقعة على هذه الاتفاقية كتابة برغبتها في الانسحاب .

ب - تودع الدولة الراغبة في الانسحاب صورة من الاخطار المشار اليه في (١) لدى مكتب التربية العربي لدول الخليج .

ج - لا يكون الانسحاب نافذا إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الایداع المشار اليه في (ب) .

د - لا يترتب على الانسحاب سقوط الالتزامات المترتبة بموجب هذه الاتفاقية على الدولة المنسحبة قبل تاريخ نفاذ الانسحاب . ولا يجوز للدولة المنسحبة المطالبة باسترداد ما دفعته للجامعة من مساهمات نقدية أو هبات عينية او ما قدمته لها من معونات أيا كان نوعها وأيا كان سبب تقديمها .

المادة رقم (٢٠) :

أى نزاع ينشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ هذه الاتفاقية يحال إلى لجنة تحكيم ثلاثة يعين المؤتمر العام لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية عضوين فيها . ويختار العضوان العضو الثالث بالاتفاق بينهما وتكون له رئاسة اللجنة ، ويكون ما تصدره هذه اللجنة ملزما للاطراف المتنازعة إذا أقره المؤتمر العام .

المادة رقم (٢١) :

حررت هذه الاتفاقية من نسخة أصلية واحدة يحتفظ بها في مكتب التربية العربي لدول الخليج
و وسلم صورة طبق الأصل إلى كل دولة من الدول الأعضاء .

وزير التربية
دولة الكويت

وزير التربية والتعليم
دولة البحرين

وزير التربية والتعليم والشباب
دولة الإمارات العربية المتحدة

وزير التربية والتعليم
سلطنة عمان

وزير التربية
الجمهورية العراقية

وزير المعارف
المملكة العربية السعودية

وزير التربية والتعليم
دولة قطر